23 مرشحا في اليوم السادس من فتح باب الترشح لـ "أمة 2024"

مرشحو اليوم السادس: الحاجة إلى برنامج توافقي بين السلطتين أصبحت ماسة

مبارك الطشة

بدر الملا (تصوير: صالح محمد)

الطشة: نأمل أن يكون المجلس المقبل قادراً على تلبية طموحات المواطنين وسن تشريعات تنموية
بدر الملا: المجلس السابق اختلف كثيراً عن غيره بتوافق على خارطة تشريعية تضمنت قوانين نوعية
هايف: نأمل استمرار التعاون والتوافق بين السلطتين لإقرار قوانين نوعية في المرحلة المقبلة
عبدالله فهاد: نعيش مرحلة مفصلية وسنستمر في الدفاع عن مكتسبات المواطنين
صالح الهاجري: المرحلة المقبلة تستوجب التعاون البنّاء بين السلطات
ميثم عوض: أخوض الانتخابات لأكون جزءاً من الإصلاح الاقتصادي
أنور الفكر: الانتخابات الحالية مفصلية في تاريخ الكويت وعلى جميع المستويات

واصل مرشحو مجلس "أمة 2024" التقدم بطلبات ترشحهم لليوم السادس على التوالي، وتقدم 23 مرشحا أمس السبت إلى إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية والمقرر إجراؤها في الرابع من شهر أبريل المقبل.

وبذلك يصبح إجمالي عدد الذين تقدموا بطلبات ترشحهم منذ فتح باب الترشح 163 مرشحا بينهم أربع مرشحات.

وجاءت أسماء مرشحي اليوم السادس لفتح باب الترشح لانتخابات "أمة 2024" وتوزيع أعدادهم على الدوائر الإنتخابية وفق الآتي: – الدائرة الانتخابية الأولى 3 مرشحين هم: عبدالله عبدالوهاب الحرز ومحمد عبدالهادي العازمي وميثم عبدالله عوض.

– الدائرة الانتخابية الثانية 7 مرشحين هم: بدر حامد الملا وخالد سعد الرشيدي وفلاح صنيتان المطيري وفهد سماوي الضفيري ومحمد فلاح الشعلاني وهويدي صحن الهاجري ويوسف عبدالرزاق الفوزان.

– الدائرة الانتخابية الثالثة مرشحان هما: عبدالرحمن محمد العجمي وعبدالله مصطفى غضنفر.

– الدائرة الانتخابية الرابعة 7 مرشحين هم: أنور عراك الظفيري وحمدان محمد العتيبي وسعد علي الرشيدي وعبدالله فهاد العنزي ومبارك حمود الطشه ومتعب عايد الذايدي ومحمد هايف المطيري.

– الدائرة الانتخابية الخامسة 4 مرشحين هم: صالح ناصر الهاجري وصباح عدنان علي وفهد عامر العجمي ومشعل مالك الصباح.

وكانت إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية قد فتحت باب الترشح لانتخابات أعضاء مجلس الأمة 2024 في الرابع من شهر مارس الجاري ويستمر حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الأربعاء الموافق 13 الجاري.

في هذا الإطار أكد مرشحو اليوم السادس أن الحاجة إلى برنامج توافقي بين السلطتين أصبحت ماسة، موضحين أن تحسين معيشة المواطن أصبحت أمرا مهما في ظل ما نراه من ارتفاع تكاليف المعيشة.

وقال النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة د..مبارك الطشه: "نأمل من المولى عز وجل أن يكون المجلس القادم قادرا على تلبية طموحات المواطنين وسن تشريعات تنموية تعجّل بعجلة التنمية، وأن يكون قادرا على الرقابة ويقوم المشاكل التي نراها كل يوم في كثير من مؤسسات الدولة، والعمل الرقابي يتوازي مع التشريعي بالمجلس وهو حق أصيل للنائب".

وأضاف "المجلس القادم أمام تحديات كثيرة وكبيرة واستحقاقات مهمة جدا سواء من الناحية الاقتصادية في تنويع مصادر الدخل دون المساس بجيب المواطن واستكمال ملف تحسين المستوى المعيشي والإصلاح في العملية الانتخابية بتحقيق التمثيل العادل في الدوائر، وأقول للناخبين لا يحبطكم تكرار الحل فالمشاركة واجبة عليكم ولا تلتفتوا إلى الدعوات التي تدعو إلى مقاطعة الانتخابات".

من جهته قال النائب السابق مرشح الدائرة الثانية د..بدر الملا: «ترشحتُ اليوم استكمالا لتفويض منحني إياه الشعب الكويتي في انتخابات تكميلية ٢٠١٩ وفي انتخابات ٢٠٢٠ وتجدد في انتخابات ٢٠٢٢ وتجدد كذلك في انتخابات ٢٠٢٣».

وأضاف الملا «في الفترة الأخيرة المجلس السابق جاء مختلفا عن جميع المجالس السابقة وتسامى فيه النواب على جميع الاختلافات والفروقات وكان هناك توافق مهني على خارطة تشريعيه بقوانين نوعية تحدد مسار الأيام القادمة وهذا التوافق أظهر صورة واضحة للعمل الجماعي وأبعد كل البطولات الفردية».

وذكر أن «مجلس ٢٠٢٤ والذي سيأتي استكمالا لمجلس ٢٠٢٣ يتعين ان يستمر في التوافق النيابي– النيابي والتوافق النيابي– الحكومي، ولا نريد أن نقيم رئيس الحكومة في الوقت الحالي ونترك لقادم الأيام مدى استجابته لمطالب النواب والشعب، وأعتقد أن هذه الانتخابات توقيتها جيد ونأمل يكون هناك حضور ومشاركة فعالة».

واوضح الملا «ان حضور الحكومة للجلسات واجب وعدم حضورها لا يعني انتهاء النصاب العددي وانسحابها مظاهر احتجاجية، وشرط عقد الجلسات هو النصاب العددي لا النوعي».

من ناحيته قال النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة محمد هايف المطيري: "تأتي هذه الانتخابات في الوقت المفصلي والمرحلة الانتقالية من الحياة الديمقراطية الكويتية، والشعب الكويتي في الانتخابات السابقة قام بإسقاط رؤوس الفساد وأنجز البرلمان لفترة بسيطة قوانين مميزة لم تكن في حسبان المجالس السابقة مجرد عرضها على مجلس الأمة وبتوافق نيابي– حكومي غير مسبوق".

وذكر هايف" نأمل في المرحلة القادمة استمرار التعاون والإنجازات ولابد أن نعرف أنه لا يمكن أن ننجز إلا بتعاون وتوافق بين السلطتين والمجلس يمكن أن ينجز متى ما توافر في الحكومة نفس التعاون والتنسيق المميز في حكومة سمو الشيخ أحمد النواف أنجزنا معها الكثير من القوانين ونأمل في المرحلة القادمة أن يقوم الشعب بحسن الاختيار ونأمل أيضاً من الحكومة القادمة ان تكون على مستوى التعاون والحرص والرقي في تطلعات الشعب الكويتي والاستجابة لما يطلبه الشعب الكويتي من قوانين لا زالت في ادراج مجلس الأمة".

بدوره قال مرشح الدائرة الرابعة ميثم عوض: "الحياة الديمقراطية والكريمة وجهان لعملة واحدة وأخوض الانتخابات لأكون جزءا من الإصلاح الاقتصادي الذي يضمن حياة كريمة للمواطنين وبالأخص ذوي الدخل المحدود".

وأضاف "إن لم تكن الحكومة القادمة على قدر المسؤولية وحاولت عرقلة الإصلاح السياسي أو قدمت برنامج عمل يمس جيب المواطن ويرفع الكلفة على حياتهم المعيشية ستكون مشكلة لهذه الحكومة، ونحن أمام عهد جديد يتطلب وجود طبقة سياسية تتصدى للمشهد السياسي بإخلاص ومسؤولية وشعارنا نصلح لتبقى استدامه الدولة".

من ناحيته قال مرشح الدائرة الخامسة د.صالح الهاجري: "تقدمنا اليوم بأوراق ترشحنا في هذه الانتخابات المفصلية في تاريخ الكويت والفترة السابقة مرت الكويت بصراع أثّر على البلد والمطلوب في المرحلة القادمة التعاون البناء بين السلطات واحترام بعضها البعض، ولا يطغى عمل سلطة على سلطة أخرى، والشعب ينتظر أمورا كثيرة في مجالات التنمية وتحسين معيشة المواطنين، لذلك يجب ان يكون ذلك اولويات المرحلة القادمة".

وأضاف: "الحكومة القادمة عليها ان تأتي ببرنامج واضح المعالم لنكون بمقدمة دول المنطقة واستكمال الخدمات التي تنقص الكثير من المناطق خصوصا الدائرة الخامسة وهي اكبر دائرة في الكويت ومستقبل الكويت سيكون شمالا وجنوبا، والمنطقة الجنوبية تفتقر للخدمات ولا توجد بها جامعة والتنمية تبدأ من توفير العيش الكريم للمواطنين وتوفير الخدمات الأساسية".

بدوره قال مرشح الدائرة الرابعة أنور الفكر: "هناك سنوات من الشطب تعرضنا لها في انتخابات 2020".

وأضاف: "في 2020 ذهبنا للمحكمة الإدارية وأنصفتنا المحكمة بأن الحرمان مؤقت، وفي 2022 ذهبنا لإدارة الانتخابات ومورس معنا نفس الاسلوب وذهبنا إلى المحكمة وأقرت انه حرمان أبدي، وفي 2023 لم يمّكن المشرع من إعداد القانون وحُرمَنا من الانتخابات، وبفضل الله سنوات الشطب لم تمنعنا من المشاركة السياسية والتواصل مع الناس، وهذه الانتخابات تاريخيّة مفصليه في تاريخ الكويت وعلى جميع المستويات".

عبدالله فهاد

محمد هايف

أنور الفكر

صالح الهاجري

إدارة شؤون الانتخابات

أحمد الحمد: نموذج العمل السياسي لدينا القائم على الابتزاز الحكومي عطل هيبة القانون

أحمد الحمد

قال مرشح الدائرة الثانية المهندس أحمد الحمد أن المشكلة الرئيسية التي نعاني منها في الواقع السياسي هي الخلل البنيوي في منظومتنا السياسية والتي أنتجت نوعا من العقم في العمل المشترك الذي تسبب في غياب تام للتنمية والتطوير ومواكبة تطلعات المواطنين ومستجدات العصر فالسلطة التنفيذية وفق الدستور لم تخرج من رحم السلطة التشريعية ويتم تشكيلها بمعزل عن نتائج الانتخابات مما يجعل إمكانية التعاون بين السلطتين صعبة جدا لتعارض المصالح وغياب المرجعية، فهما مصممتان لتتناحرا لا لتتعاونا ونتج عن ذلك ضرورة إيجاد بدائل تضمن إنتاج حد ممكن من التعاون بين السلطتين تمثلت هذه البدائل في التدخل المرتبط بالمصالح.

وشدد الحمد على أن النموذج السائد للعمل السياسي لدينا يقوم على أن النائب بحاجة الحكومة لتمرير معاملات الناخبين مما أنتج قانون ظل يمكن من خلاله لأي معاملة أن تتعطل حتى وإن كان صاحبها مستحقا أو أي معاملة أن تمر حتى ولو لم تكن مستوفية للشروط مما عطل هيبة القانون وأضر بمبدأ العدالة في المجتمع.

وأضاف الحمد بأنه خلال المرحلة السابقة لم تتم أي مراجعة للدستور لتقليل هذه الفجوة داعيا إلى تشكيل لجنة وطنية عليا فاعلة لتعديل الدستور أو إعادة صياغة دستور جديد نستطيع من خلاله إصلاح الخلل البنيوي الذي أشرنا إليه ونكون قادرين على العبور نحو العمل المشترك والتنمية المنشودة.

وبين الحمد خريطة طريق إصلاح الخلل البنيوي في نظامنا السياسي برأيه وذلك عبر الإصلاح الدستوري وتشكيل الأحزاب وتعديل النظام الانتخابي بما يحقق العدالة في التمثيل البرلماني ووضع تصور جديد لشكل النظام تكون من خلاله السلطات قادرة على العمل والتعاون والإنجاز في آلية تشبه إلى حد بعيد ما تم خلال الانتقال الديمقراطي ووضع أول دستور.